جامعة الانبار

كلية التربية للعلوم الانسانية

قسم التاريخ / المرحلة الرابعة

اسم المادة : تاريخ العراق المعاصر **ا.د. فهمي احمد فرحان**

Article name: Contemporary Iraq History

عبد السلام محمد عارف ١٩٥٨ – ١٩٦٦ ودوره في تاريخ العراق المعاصر

Abdul Salam Muhammad Aref 1958 – 1966 and his role in the contemporary history of Iraq

تعد شخصية عبد السلام محمد عارف من الشخصيات المهمة التي ادت دورا بارزا في تاريخ العراق المعاصر ولاسيما الفترة الممتدة ١٩٥٨–١٩٦٦ .

ولد عبد السلام عارف في عام ١٩٢١ في بغداد الكرخ ، دخل المدرسة العسكرية ١٩٣٩ ، ساهم في تنظيم الضباط الاحرار ، وهو شريك عبد الكريم قاسم في ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ واذاع بيان الثورة الاول ، اصبح نائبا للقائد العام للقوات المسلحة ووزيرا للداخلية ، اختلف مع عبد الكريم قاسم حول السلطة والموقف من الجمهورية العربية المتحدة فجرده قاسم من مناصبه وعينه سفيرا للعراق في المانيا الغربية ، بعدها عاد الى العراق فاتهم بمحاولة اغتيال عبد الكريم قاسم وحكم عليه بالإعدام ثم اعفي عنه واطلق سراحه في عام ١٩٦١ وبقي تحت المراقبة حتى انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣ الذي اطاح بحكم عبد الكريم قاسم واعدامه في اليوم التالي .

فاصبح عبد السلام عارف اول رئيس للجمهورية في العراق منذ سقوط النظام الملكي ، وبعدها حدد القانون العراقي صلاحيات رئيس الجمهورية

وجرد عبد السلام عارف من كافة صلاحياته واصبح رئيسا بلا سلطات مما دفعه ذلك الى قيادة الانقلاب في ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣ وبعد ذلك تم تشكيل وزارة برئاسة احمد حسن البكر ثم توسعت الخلافات فاستغل عارف ذلك وتمكن من قيادة انقلاب عسكري في ١٧ تشرين الثاني ١٩٦٣ ثم كلف الرئيس عبد السلام عارف رئيس اركان الجيش طاهر يحيى بتشكيل وزارته الاولى في ٢١ تشرين الثاني ١٩٦٣ التي ابعدت رجال البعث عن الحكم ، وخلال هذه المرحلة اجرى عارف زيارات متعددة الى مصر والتقى بجمال عبد الناصر فوقعا اتفاق التنسيق السياسي بينهما في عام ١٩٦٤ . بدأت الخلافات بين عبد السلام عارف والضباط القوميين لذلك ابعدهم عن المواقع والمناصب الحساسة مما ادى الى استقالتهم ثم استقالة طاهر يحيى وتشكيل وزارة جديدة برئاسة عارف عبد الرزاق في ٦ ايلول ١٩٦٥ ثم وقوع الخلافات بين عارف عبد الرزاق وعبد السلام عارف لذلك اصدر امرا بإعفاء عارف عبد الرزاق من منصبه وتشكيل وزارة عبد الرحمن البزاز في ٢٣ ايلول ١٩٦٥وهو اول شخصية مدنية تتولى منصب رئاسة الوزارة منذ قيام النظام الجمهوري ثم سارت الاوضاع السياسة نحو الاستقرار لكن مصرع الرئيس عبد السلام عارف في ١٣ نيسان ١٩٦٦ اثناء سقوط طائرته في البصرة الى تجدد الصراع بين العسكريين والمدنيين من اجل الوصول الى رئاسة الجمهورية .

يعد عبد السلام عارف اول من تقلد منصب رئيس الجمهورية في العراق، منذ سقوط النظام الملكي في ١٤ تموز ١٩٥٨، وقد مرت رئاسته للجمهورية بمرحلتين هما:

١- المرحلة الأولى:

تمكن البعثيون بعد انقلاب دامي في ٨ شباط ١٩٦٣ من أسقاط حكم عبد الكريم قاسم واعدامه في اليوم التالي. وقد صدر البيان الأول، واذيع من مرسلات البث الإذاعي في ابي غريب في الساعة التاسعة واثنين وعشرين دقيقة صباحا. وتضمن البيان هجوما شديدة على عبد الكريم قاسم، واتهمه بأستغلال منصبه، واستخدامه ما وصفه البيان "الوسائل الدنيئة والاساليب الاجرامية لأقامه حكمه الاسود الذي افقر البلاد وصدع الوحدة الوطنية وعزل العراق عن ركب العروبة المتحررة". ووصف البيان الإنقلاب بأنه "الانتفاضة التي قام بها الشعب والجيش" واعلن البيان عن تشكيل مجلس لقيادة الثورة، وحدد مهامه بالعمل على إقامة حكومة وطنية من المخلصين من ابناء الشعب" ستعمل على اطلاق الحريات الديمقراطية، وتعزيز مبدأ سيادة القانون، وتحقيق الوحدة الوطنية بما يتطلب لها من تعزيز الاخوة العربية الكردية. وفي السياسة الخارجية أعلن البيان تمسك العراق بمبادئ الأمم المتحدة والالتزام بالعهود والمواثيق الدولية، وتدعيم السلم العالمي ومكافحة الاستعمار، وانتهاج سياسة عدم الانحياز. وفي السياسة العربية العمل على استكمال الوحدة العربية، وتحقيق وحدة الكفاح العربي ضد الاستعمار، والعمل على استرجاع فلسطين المحتلة .

تتابع صدور البيانات التي تضمنت فرض منع التجول، وتبديل القيادات العسكرية، وإحالة القيادات السابقة الى التقاعد، وتشكيل منظمة شبه عسكرية بأسم "قوات الحرس القومي". وحدد البيان رقم (١٥) سلطات المجلس الوطني القيادة الثورة، وهي "ممارسة السلطة العليا في الجمهورية العراقية بما فيها السلطة التشريعية وصلاحيات القائد العام للقوات المسلحة، وانتخاب رئيس الجمهورية وتشكيل الحكومة" واعلن في البيان اختيار عبد السلام محمد عارف، رئيسا للجمهورية، بعد أن رقي الى رتبة مشير ركن

مؤسسات النظام السياسي الجديد

١ – المجلس الوطني لقيادة الثورة

اعلن في البيان الأول عن تشكيل المجلس الوطني لقيادة الثورة، ثم صدر بيان حدد سلطات المجلس، وقد صدرت كل بيانات الانقلاب باسم المجلس الوطني لقيادة الثورة، أما أسماء اعضاء المجلس فقد بقيت طي الكتمان ولم تعلن على الرأي العام، واتخذ المجلس في الثلاثة ايام الاولى من مبنى الاذاعة والتلفزيون في الصالحية مقرا له ثم انتقل إلى بناية مجلس السيادة (البلاط الملكي سابقا) وحتى انتقاله إلى القصر الجمهوري في كرادة مريم في شهر مايس ١٩٦٣.

في ٤ نيسان ١٩٦٣ صدر "قانون المجلس الوطني لقيادة الثورة رقم (٢٥) السنة ١٩٦٣" الذي حوى على عشرين مادة، تضمنت كيفية تعيين أعضاء المجلس وعددهم، وكيفية اقالتهم، وحدد سلطات المجلس واهمها ممارسة السلطة التشريعية، والقيادة العامة للقوات المسلحة والشرطة والحرس القومي وتأليف الوزارة وقبول استقالتها، والمصادقة على قرارات مجلس الوزراء. وحدد القانون العلاقة بين المجلس ورئاسة الجمهورية، بحيث جرد رئيس الجمهورية من صلاحياته كافة، واصبح رئيسا بلا سلطات وعضوا في المجلس شأنه في ذلك شأن الاعضاء الآخرين، ولعل هذا التحديد هو الذي دفع عبد السلام محمد عارف الى قيادة الانقلاب في ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣، لأن عبد السلام محمد عارف بحكم نشأته وتركيبه النفسي يطمح للسيطرة على كل شيء.

٢. مجلس الوزراء:

أصدر المجلس الوطني لقيادة الثورة بياناً رقم (١٨) اعلن فيه تشكيل الوزارة برئاسة الزعيم (العميد) احمد حسن البكر، وضمت (٢١) وزيراً، سيطر البعثيون على اثني عشر وزارة مهمة وهي:

١-الزعيم احمد حسن بكر، رئيسا لمجلس الوزراء.

٢-علي صالح السعدي، نائبا لرئيس الوزراء ووزيرا للداخلية .

٣- صالح مهدي عماش، وزيرا للدفاع.

٤- طالب حسين شبيب، وزيرا للخارجية.

٥- عبد الستار عبد اللطيف، وزيرا للمواصلات.

٦-عزت مصطفى، وزيرا للصحة.

٧-احمد عبد الستار الجواري، وزيرة للتربية والتعليم.

٨- سعدون حمادي، وزيرة للأصلاح الزراعي.

٩- حميد خلخال، وزيرة للشؤون الاجتماعية .

١٠- مسارع الراوي، وزيرة للارشاد.

١١- عبد الكريم العلي، وزيرة للتخطيط.

١٢- حازم جواد، وزيرا للدولة.

وضمت الوزارة سبعة وزراء من القوميين المستقلين هم:

١- مهدي الدولعي، وزيرا للعدل.

٢- محمود شيت خطاب، وزيرة للبلديات.

٣- صالح كبة، وزيرا للمالية. "

٤- عبد الستار علي الحسين، وزيرة للأسكان.

٥- شكري صالح زكي، وزيرة للتجارة.

٦- ناجي طالب، وزيرا للصناعة.

٧- عبد العزيز الوتاري، وزيرة للنفط.

وضمت ايضا وزيرين كرديين هما:

١- بابا علي الشيخ محمود، وزيرا للزراعة.

٢- فؤاد عارف، وزيرا للدولة.

اجري اول تعديل وزاري ١٢ مايس ١٩٦٣ بعد أن اتسعت حدة الصراع مابين اعضاء القيادة، وارتكبت اخطاء فادحة، وطرحت شعارات متطرفة، وتأزمت العلاقة مع القوميين، فقدم احمد حسن البكر استقالة حكومته وكلف بتأليف الوزارة مرة اخرى، فأعاد تشكيلها في اليوم نفسه، احتفظ غالبية الوزراء السابقيين بمناصبهم، وقد خرج من الوزارة السابقة عبد الستار علي الحسين وزير الإسكان، وهو من القوميين ومن اعضاء حزب الاستقلال السابق، وحل محله الزعيم المهندس رجب عبد المجيد، وهو من القوميين المستقليين وسكرتير تنظيم الضباط الأحرار الذي فجر ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، كما خرج صالح كبة وزير المالية وحل محله محمد جواد العبوسي، فيما أصبح الدكتور مسارع الراوي وزير الإرشاد في الوزارة السابقة وزيرا للدولة لشؤون الوحدة الثلاثية، واعطيت حقيبة الارشاد الى علي صالح السعدي نائب رئيس الوزراء الذي كان يشغل وزارة الداخلية، واصبح حازم جواد وزير الدولة وزيرا للداخلية بدلا من السعدي.

اشتدت الخلافات في مجلس الوزراء بين البعثيين والمستقلين والاكراد، الأمر الذي ادى الى تعديل وزاري في آب وتشرين الأول، ادى الى تعيين محمد الحمصي وزيرة للتجارة بدلا من شكري صالح زكي، وقبول استقالة ناجي طالب ورجب عبد

المجيد و محمد جواد العبوسي، وتعيين اثنان من المستقلين هما كامل الخطيب، وزيرا للعدل، وسلمان عبد الرزاق الأسود، وزيرا للمالية، واثنان من البعثيين هما حمدي عبد المجيد، وزيرا للعمل والشؤون الاجتماعية، ومحمد عمار الراوي وزيرا للزراعة.

لم يضع احمد حسن البكر منهاجا وزارية طيلة بقائه رئيسا للوزراء، وانما حدد مهام الوزارة في تصريحاته الصحفية، وقد عد المنهاج المرحلي الذي اصدره مجلس قيادة الثورة كدليل عمل للوزارة، واذيع المنهاج ١٥ آذار ١٩٦٣، وتناول باسهاب كل مايتعلق بشؤون السياستين الداخلية والخارجية .

الحرس القومي:

في صبيحة يوم الانقلاب نزل الى شوارع بغداد عدد من المدنيين وهم يحملون شارات خضراء كتب عليها الحرس القومي، وتبع ذلك صدور بيان من المجلس الوطني لقيادة الثورة بتشكيل الحرس القومي وتعيين قياداته، واعلن أن الهدف هو "حماية الثورة". ومنذ البداية بدأ الحرس القومي بانتهاكات واسعة بحق المعارضين ومارس الاعتقال والتعذيب والاغتيال الامر الذي دفع المجلس الوطني لقيادة الثورة الى اصدار قانون الحرس القومي رقم (٣٥) لسنة ١٩٦٣".

حدد القانون مهام وواجبات الحرس القومي وعلاقته بقوات الدولة الاخرى من جيش وشرطة، ونصت المادة القانونية على أن "الحرس القومي قوات شعبية منظمة ومدربة على استعمال السلاح قوامها الشعب المؤمن بحقه في الحياة الحرة الكريمة" ولكن الحكومة فشلت في الحد من تصرفات الحرس القومي، والذي اصبح اداة بيد المتصارعين على السلطة من القياديين البعثيين. وقد أعترف وزير الدفاع بسوء تصرفات الحرس القومي، الذي جعل من نفسه قوة مقابلة للجيش، واخذ يضايق

الضباط، ويقوم بتفتيش السيارات العسكرية، كما شكا من سوء استخدام الحرس للأسلحة، الأمر الذي ادى الى حدوث بعض حوادث القتل يوميا.

ان عدم انضباط الحرس واعتدائه على الناس اثار موجة عارمة من الاستياء كانت وراء الانقلاب الذي قاده عبد السلام عارف ضد الحزب، بعد أن أصبح الحرس القومي يتدخل في شؤون الادارة، ويستخدم أساليب فجة ومكشوفة في الاعتقال لا تراعي حرمة الانسان، ولا الرأي العام، واصبح الارهاب والتعذيب بالنسبة اليه حرفة ولذة.

٢- المرحلة الثانية (١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣- ١٣ نيسان ١٩٦٦)

أستغل عبد السلام عارف انشغال قادة الحزب بالصراع، الذي وصل يوم ١٣ تشرين الثاني الى حد استخدام الطائرات والأسلحة الثقيلة والمتوسطة لحسم الصراع، فبدأ بالاتصال ببعض العسكريين، من البعثيين والقوميين الذين وقفوا ضد حالة الفوضى التي وصلت اليها البلاد، واثمرت هذه الاتصالات عن وضع خطة لأنقلاب عسكري يطيح بحزب البعث، ويمكن عبد السلام عارف ان يكون الرجل الأول في الدولة والقوات المسلحة.

قام عبد السلام عارف في ليلة ١٧ / ١٨ تشرين الثاني بأعتقال الكثير من الضباط البعثيين في القوة الجوية وكتائب الدبابات، وعلى وفق الخطة الموضوعة تحرك عارف فجر يوم ١٨ تشرين الثاني الى مرسلات الاذاعة، وفي السادسة صباحاً أذاع عارف بصوته بياني الانقلاب، الأول الصادر عن رئيس الجمهورية والقائد العام للقوات المسلحة، والثاني الصادر عن المجلس الوطني لقيادة الثورة، وتضمن البيان الأول سيطرة القوات العسكرية على مدينة بغداد، وحل والغاء الحرس القومي فورة، وتخويل آمري الوحدات محاكمة كل متمرد وخائن واعدامه فورا، والقضاء على كل مقاومة. أما البيان الصادر من المجلس الوطني القيادة الثورة فقد

أعلن عن انتخاب رئيس الجمهورية المشير الركن عبد السلام محمد عارف رئيسا للمجلس الوطني لقيادة الثورة، ومنحه صلاحيات استثنائية، وحل المجلس الوطني السابق وتشكيل المجلس الجديد الذي اقتصر على العسكريين فقط. وقد صدر هذا البيان في الوقت الذي لم يكن هناك مثل هذا المجلس، وانما خول عارف لنفسه اتخاذ هذه القرارات دون الرجوع الى احد .

المؤسسات السياسية والدستورية الجديدة:

١. مجلس الوزراء:

كلف الرئيس عبد السلام عارف رئيس أركان الجيش الفريق طاهر يحيى التكريتي بتشكيل وزارة جديدة، فشكل طاهر يحيي وزارته الأولى في يوم ٢١ تشرين الثاني ١٩٦٣، وضمت واحد وعشرين وزيرة ثمانية منهم من العسكريين – البعثيين السابقين والقوميين الناصريين، والباقي من الوزراء المدنيين، وفيها وزير كردى واحد مستقل، وفيما يلي أسماء أعضاء الوزارة:

١- الفريق طاهر يحيي، رئيسا للوزراء.

٢-الزعيم الركن حردان التكريتي، وزيرا للدفاع.

٣- الزعيم الركن عبد الكريم فرحان، وزيرة للأرشاد.

٤-الزعيم رشيد مصلح، وزيرا للداخلية

٥- المقدم الركن صبحي عبد الحميد، وزيرا للخارجية.

٦- اللواء الركن محمود شيت خطاب، وزيرة للشؤون البلدية والقروية.

٧- الدكتور عبد الكريم العلي، وزيرة للتخطيط.

٨-المقدم الركن عبد الستار عبد اللطيف، وزيرة للمواصلات.

٩- السيد عبد العزيز الوتاري، وزيرة للنفط.

١٠- الدكتور عبد الكريم كنونة، وزيرا للصناعة.

١١- الدكتور عبد الكريم هاني، وزيرة للعمل والشؤون الاجتماعية .

١٢- الدكتور احمد عبد الستار الجواري، وزيرا للتربية والتعليم.

١٣- الدكتور محمد جواد العبوسي، وزيرة للمالية.

١٤- السيد كامل الخطيب، وزيرا للعدل.

١٥- الدكتور عزت مصطفى، وزيرا للصحة.

١٦- عقيد الجو الركن عارف عبد الرزاق، وزيرا للزراعة.

١٧- السيد عبد العزيز الحافظ، وزيرة للاقتصاد.

١٨- الدكتور عبد الفتاح الألوسي، وزيرا للأشغال والاسكان.

١٩- الدكتور عبد الصاحب العلوان، وزيرة للأصلاح الزراعي.

٢٠- السيد مصلح النقشبندي، وزير الدولة.

٢١- الدكتور شامل السامرائي، وزير دولة لشؤون الوحدة .

وقد وضعت وزارة طاهر يحيى منهاجة وزارية شامة تناول مختلف مؤسسات الدولة والسياستين الداخلية والخارجية، وحوى على وعود كثيرة بالاصلاح. وطبع المنهاج في كراسي متوسط الحجم بلغ عدد صفحاته (١١٥) صفحة لم ينفذ منه شيئا يذكر.

جرى اول تعديل على الوزارة بأخراج الوزراء البعثيين السابقين وهم عبد الستار عبد اللطيف والدكتورين احمد عبد الستار الجواري وعزت مصطفى، وحردان عبد الغفار التكريتي، وعين بدلا عنهم حسن الدجيلي وزيرا للمواصلات، والدكتور شامل

السامرائي وزيرا للصحة، والدكتور محمد ناصر وزيرة للتربية والتعليم العالي، واصبح طاهر يحي وزيرا للدفاع وكالة.

٢ – الدستور المؤقت (٢٩ نيسان ١٩٦٤):

وجه الرئيس عبد السلام عارف بيانا الى الشعب قدم فيه الدستور، وجاء فيه القول:

"نعلن هذا الدستور المؤقت للجمهورية العراقية ليكون دليلنا للعمل الوطني والقومي والانساني، والمرجع الأساسي في قواعد الحكم، وفي تنظيم علاقة الدولة بالفرد والمجتمع في الميادين السياسية والاقتصادية والثقافية مدة فترة الانتقال التي ستكون بأذن الله قصيرة جدا".

ونص على "ان الجمهورية العراقية دولة ديمقراطية اشتراكية تستمد اصول ديمقراطيتها واشتراكيتها من التراث العربي وروح الاسلام. والشعب العراقي جزء من الأمة العربية هدفه الوحدة العربية الشاملة" ونص على المساواة بين العراقيين في الحقوق والواجبات العامة، ويقر الدستور حقوق الاكراد القومية ضمن الوحدة العراقية، وحرية الرأي والبحث العلمي، وحق التعبير، وحرية الصحافة والطباعة والنشر، وتكوين الجمعيات والنقابات، وحق التعليم للعراقيين جميعا، وحق الرعاية الصحية.

وفي شكل النظام السياسي اعطى الدستور صلاحيات واسعة لرئيس الجمهورية، اما السلطة التشريعية فتتمثل بمجلس الأمة الذي يختار اعضاؤه بطريقة الانتخاب السري العام، ويمارس كل من المجلس الوطني لقيادة الثورة ومجلس الوزراء السلطة التشريعية خلال فترة الانتقال. أما السلطة التنفيذية فتتكون من رئيس الوزراء ونوابه الوزراء، ويدير رئيس الوزراء أعمال الحكومة ويرأس مجلس الوزراء. أما السلطة القضائية فالحكام والقضاة مستقلون لاسلطان عليهم، ولا يجوز التدخل في استقلال القضاة أو في شؤون العدالة .

٣- الاتحاد الاشتراكي العربي

قام الرئيس عبد السلام عارف بزيارة القاهرة في المدة بين (١٣-٢٦ مايس ١٩٦٤) بمناسبة افتتاح المرحلة الأولى من بناء السد العالي، واثناء الزيارة اتفق الرئيسان جمال عبد الناصر وعبد السلام عارف على توقيع اتفاق التنسيق السياسي في ٢٦ مايس ١٩٦٤ الذي تضمن تشكيل مجلس رئاسة مشترك لكل من الجمهورية العربية المتحدة والجمهورية العراقية، يجتمع مرة كل ثلاثة اشهر، ويختص بدراسة وتنفيذ الخطوات اللازمة لأقامة الوحدة بين البلدين، والعمل على تحقيق الوحدة الفكرية بين شعبي البلدين عن طريق التنظيمين الشعبيين فيها.

وبعد توقيع اتفاقية التنسيق السياسي تقرر اجراء تعديل وزاري واسع يتفق والوضع الجديد لسياسة العراق عن طريق ادخال عناصر تدعم خطوات الوحدة مع مصر وفق ما نصت عليه اتفاقية القاهرة، فشكل طاهر يحيي وزارته الثانية في ١٧ حزيران ١٩٦٤ دخلها خمسة وزراء جدد، ثلاثة منهم من العسكريين هم الزعيم الركن عبد المجيد سعيد وزيرا للتربية، والزعيم الركن محسن حسين الحبيب وزيرا للمواصلات، واللواء اسماعيل مصطفى وزيرا للشؤون البلدية والقروية، واثنان من المدنيين هما الدكتور عبد الحسن زلزلة وزيرا للصناعة، ومسعود محمد، وهو من الأكراد، وزيرا للدولة.

وفي الوقت نفسه بدأت القوى القومية المساندة للنظام بأجراء اتصالات وعقد اللقاءات لأقامة تنظيم سياسي واحد، على غرار التنظيم السياسي في الجمهورية العربية المتحدة، وابرز هذه القوى حركة القوميين العرب، وحزب الاستقلال والحزب العربي الاشتراكي، وحركة الوحدويين الاشتراكيين والرابطة القومية. وجندت وسائل الثقافة والاعلام امكانياتها للدعوة الى الحركة العربية الواحدة وشكلت لجنة تحضيرية مهمتها كتابة ميثاق التنظيم واعلان ميلاده، وفي يوم ٨ تموز ١٩٦٤ عقد وزير الثقافة

والارشاد عبد الكريم فرحان مؤتمرا صحفية اعلن فيه ان الاتحاد الاشتراكي العربي اصبح حقيقة واقعة، وأن مؤتمره سيعقد في صبيحة الرابع عشر من تموز، ويشارك فيه اكثر من الف شخص يمثلون التنظيمات السياسية والنقابات والجمعيات، وستكون العناصر المستقلة هي الغالبة فيه.

افتتح المؤتمر الأول للأتحاد الاشتراكي العربي في قاعة الخلد صباح يوم ١٤ تموز ١٩٦٤، واستمر احد عشر يوما، وتم فيه الاتفاق على ميثاق العمل الوطني والقانون الاساسي للاتحاد الاشتراكي وانتخاب اللجنة التنفيذية للاتحاد، بعد أن أعلنت الأحزاب القومية المشاركة في المؤتمر عن حل نفسها، وترحيبها بميلاد الاتحاد الاشتراكي كأطار واسع يعمل الجميع في داخله.

المصادر:

١-جعفر عباس حميدي ، تاريخ العراق المعاصر .
٢-عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية .
٣-مجيد خدوري ، العراق الجمهوري .